

## الفصل الرابع

صيغ الاستثمار الإسلامي  
" كبدل للتمويل الربوي "

## المقدمة :

يرتبط البحث في مجال التنمية الشاملة ارتباطا كبيرا بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها، هذا النجاح الذي تسعى إليه كل الأمم الغنية منها والفقيرة على حد سواء وذلك بهدف توفير وترقية أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات لأفراد شعوبها مما يؤدي إلى التقدم والازدهار .

غير أن هذا الطريق يصطدم بعقبات جمة وعلى رأسها الموارد المالية " رؤوس الأموال " ويصطدم ((توفير رؤوس الأموال)) بعقبة أشد وأكدي وهي كيفية استثمار هذا القليل المتوفر وتفعيله لكي يساهم في إنجاح التنمية واستمرارها وبعد أن أكدت نتائج التجارب التنموية في مختلف البلدان وعلى رأسها بلدان الأمة الإسلامية فضل الأساليب التمويلية عن طريق الفائدة الربوية ووقوع أكثريتها في عبودية جديدة هي " عبودية الدين للخارجي " كان لابد من البحث خارج أسلوب التمويل الربوي عن بديل يتماشى مع الظروف الحقيقية لهذه الدول نابع من أصل وبيئة هذا الشعب أو ذلك متغذي بالعقيدة التي يؤمن بها ويقسها .

والإسلام عندما حرم الربا في المعاملات المالية ونهى عن الاحتكار والتدليس وأكل الأموال بالباطل، وضع للمقابل من التشريع السليم الذي يؤدي تطبيقه إلى تقديم النفع الكبير للفرد والمجتمع وأبعاد الضرر عليه، وبالتالي حفظه من الاستغلال والجشع، وقد تمثل هذا البديل في وجود الأساليب والصيغ الاستثمارية المختلفة التي يتم بها تنظيم العلاقة في مجال استعمال رأس المال لتمويل التنمية الاقتصادية .

إن دراسة وتحليل صيغ الاستثمار الإسلامي وتوضيح دورها الفعال في مجال التمويل من شأنها أن تطرح الحل البديل للتمويل الربوي، ذلك لأن تبني هذه الأشكال في استثمارات الأموال وفي إطار التعامل بالحلال يؤدي بدون شك إلى ظهور نتائج اقتصادية إيجابية من أهمها القضاء على البطالة وذلك بتشغيل الطاقات البشرية والمادية المعطلة من ناحية وزيادة الدخل الفردي والقومي من ناحية أخرى، وبالتالي إسناد الدور الفعال للأموال لكي تنهض وتدعم عملية تمويل التنمية الاقتصادية في المجتمع .

وسنركز في هذا البحث على دراسة وتحليل أهم هذه الصيغ.

## المبحث الأول صيغة المضاربة ودورها في تمويل التنمية

تمهيد :

إن المتتبع لتاريخ الحضارة الإسلامية الاقتصادية طيلة قرون ازدهارها لا يجد في الحقيقة الطويلة التي عاشتها الحضارة تقام مشكلة البطالة ولا الصراع الطبقي بين أرباب الأعمال والعمال ولا أزمات العمل بالصورة التي نشاهدها في عالمنا المعاصر. وهذا إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى صيغ الاستثمار التي كانت تعمل على تحريك رؤوس الأموال في المجال الاقتصادي، وقد ساهمت صيغة المضاربة الشرعية إسهاما كبيرا في القضاء على المشاكل الناتجة عن تفاعل رأس المال والعمل، وبالتالي اختفاء الإقراضات السيئة لمواءمة التنظيم بين علاقة رأس المال بالعمل، لأن هذا الأخير كان يجد طريقة للمشاركة مع صاحب السجهد حيث يصبح الأجير شريكا وهذا ما يخفف من النتائج السلبية التي تؤثر على الاستثمارات الناتجة من محاولة استغلال العمال من طرف أرباب الأموال من ناحية وحقد العمال على أرباب الأموال من الناحية الثانية .

ونسعى في توضيح دور التمويل بالمضاربة ومحاولة تطبيقها والاستفادة منها حسب ما تقتضيه الظروف المعاصرة بالتركيز قدر الإمكان على الجانب الاقتصادي دون الخوض في الجانب الفقهي، وهذا راجع لطبيعة البحث وما تقتضيه لتوضيح الكيفية التي تمكننا من تطبيق صيغة المضاربة في الظروف المعاصرة وأثرها في التنمية الاقتصادية، هذا من ناحية أما من الناحية الأخرى فإن المجال الفقهي واسع ومتشعب وله رجاله وعلمائه المتخصصين، ولذا فلن أراد المزيد من الإطلاع على هذه المسائل فليرجع إلى كتب الفقه الإسلامي .

### المطلب الأول: مفهوم المضاربة :

لقد تعامل الناس قبل مجيء الإسلام بالمضاربة وهي صورة لتشغيل المال وتعارفوا عليها ووقتئذ، وذلك لأنها تقي بحاجاتهم ومطالبهم، ثم جاء الإسلام فأقرها دون تبديل أو تغيير، وكان ذلك من أفضل الطرق للاستثمار والكسب الحلال وذلك باعتبارها نظاما مقبولا لاستثمار المال على أساس تعاقد بين الجهد البشري المبذول من طرف الأفراد ورأس المال الممول، أي قيام شركة استثمارية بين من يملك المال الممول للمشروع ومن يعمل ويدير المشروع وللتعرف على مفهوم المضاربة نقسم هذا إلى ما يلي:

## الفرع الأول: المضاربة في اللغة :

المضاربة في اللغة مأخوذة من الضرب في الأرض وهو المفرد والمشي، وسميت بالمضاربة لأن العامل يضرب في الأرض لكي يدبر ويتصرف في المال الممول لمشروع المضاربة لتحقيق الأرباح هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن كل من صاحب المال والعامل يضرب في العائد بسهم (1).

وقد وردت كلمة الضرب في الأرض في القرآن الكريم حيث يقول المولى عز وجل: (( وأخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله (2) )) والضرب في الأرض بمعنى السعي على الرزق .

وقد استعملت لفظة المضاربة بمصطلح آخر " القراض " وهذا المصطلح الذي يعني نفس مصطلح المضاربة استعمل بكثرة في العراق بينما استعمل مصطلح المقارضة في الحجاز والقراض معناه قطع أو قرض جزء من المال من شخص يملك الأموال إلى آخر يملك قوة العمل بقصد المضاربة بها وتميمتها .

## الفرع الثاني: مفهوم المضاربة :

لقد تمكن الباحث بعد الإطلاع على مفاهيم عدة للمضاربة لدى كثير من الفقهاء (\*) أن يضع تعريفاً شاملاً حسب رأيه للمضاربة نوره فيما يلي :

" تعتبر المضاربة نوعاً من العقود يشارك فيه اثنان أو أكثر بين أصحاب الأموال والقائمين بالأعمال حيث يقدم الطرف الأول المال الممول ويقدم الطرف الثاني خبرته وجهده على أن يتقاسما العائد بنسب متفق عليها مسبقاً في إطار المعاملات الشرعية " .

ويتبين من هذا المفهوم للمضاربة الأثر التمويلي الذي تساهم به هذه الصيغة التمويلية الشرعية حيث تبين كيف تستطيع هذه الصيغة أن تجذب مختلف القوى التمويلية المتوفرة سواء المالية منها أو الفكرية أو الجسمانية إلى مجال التنمية الاقتصادية لكي تتفاعل فيما بين بعضها البعض لتعطي في الأخير العائد الناتج عن نمو المال في إطاره الشرعي وهذه الصيغة التمويلية تعتبر في نظرنا من بين أهم الوسائل والطرق لدفع الأموال إلى مجال النشاط الاقتصادي لكي تتحول إلى عنصر إنتاج يساهم في نمو اقتصاد المجتمع ككل عن طريق عمل مشترك يقوم به وعن قناعة وتراض كل من صاحب المال والعامل على استثماره .

المطلب الثاني: كيفية تمويل المشروعات عن طريق صيغة المضاربة :

إن تمويل المشروعات عن طريق صيغة المضاربة يتم بكيفيات معينة وهذه الكيفيات تقوم على قواعد أساسية من شأنها أن تجعل عملية تمويل المشروعات فعالة، وسوف نتطرق في هذا إلى ما يلي :

الفرع الأول: القواعد الأساسية لتمويل المشروعات بالمضاربة :

تنقسم القواعد الأساسية لتمويل المشروعات بالمضاربة إلى قسمين نوردتهما فيما يلي :

أولاً - قواعد تتعلق برأس المال :

أ- يشترط في المال الممول للمشروعات بطريقة المضاربة أن يكون نقداً، وذلك لما تتصف به النقود من مميزات مثل كونها مقياساً للأشياء ومخزونا للقيمة بالإضافة إلى أنها وسيلة التعامل المقبولة من المجتمع مع الملاحظ أن بعض الفقهاء أجازوا بأن يكون رأس المال الممول في بعض الأحيان من العروض (3).

ب- أن يكون رأس المال عيناً لا ديناً في ذمة المضاربة، أي أن رأس المال يجب أن يكون حاضراً عند التصرف، وذلك لأنه لا تجوز المضاربة عندما يكون شخص مديناً لآخر بمبلغ من المال فيقول له ضارب بما عليك من دين (4).

(\*) بعض تعريفات المضاربة عند الفقهاء :

أ - " المضاربة هي عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل منه الجانب الآخر " .د/ أمين عبد المعبود زغول- المال واستثماره في ميزان الشريعة مطبعة الأمان - 1986 ص 114

ب - المضاربة هي دفع المالك للأموال جزءاً من ماله لمن يتجر به بجزء من ربحه المضاربة للماوردي مرجع سابق ، ص 99 وما بعدها .

ج - المضاربة هي العقد المشتمل على توكيل المالك لآخر على أن يدفع له مالاً ليتجر

فيه والربح مشترك بينهم. شوقي أحمد دنيا - تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي مؤسسة الرسالة 1984 ص 509 وما بعدها .

د - المضاربة هي أن يدفع رجل ماله إلى آخر ليتجر فيه وأن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه. المضاربة للماوردي، مرجع سابق، ص 99 وما بعدها .

ج- يجب أن يكون رأس المال الممول للمضاربة جنسا وصفه حتى لا تؤدي جهالة رأس المال إلى جهالة العائد منه، الأمر الذي قد يؤثر على تمويل هذا المشروع أو ذلك نتيجة نشوب أي نزاع بين طرفي العقد مما يؤدي إلى تأثر الاستثمارات تأثير سلبيا .

د- أن يكون رأس المال الممول حاضرا ويمكن استعماله بحرية تامة من طرف المضارب وبكل سهولة الأمر الذي يسهل من تمويل المشاريع ويزيد من نمو العائد وبالتالي دفع معدلات النمو الاقتصادي.

هـ- من المستحسن تعيين المدة اللازمة والكافية لتمويل أي مشروع عن طريق المضاربة وذلك ليسهل اختيار المشاريع الإتمائية أو الخدمية التي تعطي مردودا عاليا يتناسب مع معطيات الفترة الحالية المختارة .

### ثانيا- قواعد تتعلق بالعائد الاستثماري نوجزها فيما يلي :

أ- يشترط في المشاريع الممولة عن طريق المضاربة بأن تكون حصة كل من المضارب والممول في العائد من الاستثمارات مشترك ومعلوم وشائع .

ب- إذا تنازل صاحب المال عن حصته في العائد أصبحت المضاربة قرضا حسنا .

### الفرع الثاني: أشكال وكيفية تمويل المشروعات عن طريق المضاربة :

ينقسم التمويل عن طريق المضاربة، من حيث حرية تصرف المضارب في

الأموال المخصصة لتمويل المشاريع إلى شكلين رئيسيين سنتناولهما فيما يلي :

#### أولا - تمويل المشروعات عن طريق المضاربة المطلقة :

وفي هذا الشكل يتصرف المضارب في مال المضاربة بما بدا له من أنواع الاستثمارات والتجارة أي أنه غير مقيد بأي شرط تمويلي من زمان أو مكان أو نوع استثمار، وبهذا يمكن له التصرف بحرية مطلقة في عملية التمويل وحسب ما تقتضيه عمليات الاستثمار، ويمكن أن نختصر كليات التمويل عن طريق المضاربة المطلقة في النقاط الآتية :

أ- يمكن للمضارب أن يقوم ببعض الإجراءات بطريق عفوي أو عادي دون تنصيب كالسمعي الحديث على تحقيق الربح الشرعي ولهذا يكون عمله حرا دون الرجوع إلى الممول .

ب- هناك بعض الإجراءات لا يمكن للمضارب أن يقدم عليها إلا إذا كان منصوص عليها مسبقا كالاستدانة من مال المضاربة .

ج- لا يمكن إدخال المضارب الوسيط إلا بإذن صاحب المال فإن لم يستأذن حق له أخذ

حصته كاملة من الأرباح مع المضارب الأصلي.(5)

## ثانياً: تمويل المشروعات عن طريق المضاربة المقيدة :

وفسي هذا الشكل من التمويل تكون الأموال المخصصة لهذا الغرض مقيدة بزمان أو مكان أو مشروع معين، سواء كان المشروع خدمي أو إثمائي وفسي هذه الحالة يكون المضارب مقيداً ملتزماً، فإن خالف القيود أصبح غصباً، فإذا حقق ربحاً اشترك فيه وأن خسر تحمل الخسارة وحده، وأن تلف مال المشروع تحمل الأضرار بحكم المخالفة (6).

ونلاحظ بأن هذا التقييد بقدر ما تكون له إيجابياته تكون له سلبيات كذلك وهذه الإيجابيات والسلبيات لا يمكن الفصل فيها لأنها تبقى خاضعة لظروف المضاربة المكتملة والزمانية وظروف كل من الممول والمضارب .

وتعتبر هذه الأشكال التي ذكرناها من الأشكال الثنائية البسيطة التي تقوم عادة بين شخصين الممول والمضارب، غير أن الظروف العصرية تتطلب أكثر من هذا الشكل لهذا فإن صيغة التمويل بالمضاربة قد دخلت المصارف والبنوك وأصبحت من الأشكال التمويلية السهامة التي تعتمد على المصارف الشرعية فسي تمويل مشاريعها الاستثمارية ولتوضيح ذلك نتطرق فيما يلي وباختصار إلى كيفية تمويل المشاريع المختلفة من طرف المصارف والبنوك الشرعية عن طريق صيغة التمويل بالمضاربة في النقطتين الآتيتين :

### أ - عندما يكون المصرف هو المضارب :

- 1- يعتبر أصحاب الودائع الاستثمارية في مجموعهم " صاحب المال " أو الممول .
- 2- يعمل المصرف بشكل التمويل عن طريق المضاربة المطلقة غير المقيدة بزمان أو مكان أو نوع الاستثمار أو تعيين عملاء المصرف... الخ .
- 3- أن يكون المصرف مأذوناً من طرف أصحاب الأموال بإعادة المضاربة .
- 4- أن يكون المصرف أميناً على أموال المضاربة، وتكون هذه الأموال قبل استثمارها يداها فإذا تصرف فسي استثمارها فهو وكيل أو مضارب فإذا ربح فهو شريك .
- 5- تقصد المضاربة إذا اشترط عمل أصحاب الأموال مع المصرف .
- 6- إذا فسدت المضاربة بشيء اعتبر المصرف أجيراً وله أجر المثل .
- 7- لا يتحمل المصرف شيئاً من الخسارة المادية وإنما تكون خسارته معنوية متمثلة في ضياع جهده وأجهزته (7) .

### ب- عندما يكون المصرف هو الممول :

- يعتبر المصرف هو صاحب المال، إذا قدم أمواله إلى غيره ليستثمرها مضاربة يكون الغير هو المضارب .

- يتحمل المصرف (صاحب المال) وحده الخسارة التي تنشأ بها بما لا يد للمضارب فيه، ما لم يكن المضرب متعديا، وإذا حدث التقصير أو التعدي من المضارب فيكون عليه الضمان شرعا .

و بعد أن حاولنا قدر الإمكان توضيح مفهوم وأشكال وكيفيات تطبيق صيغة التمويل بالمضاربة الشرعية، يتبين أن هذه الصيغة جد ملائمة لتمويل كثير من مشاريع التنمية الاستثمارية والخدمية في الظروف المعاصرة بعيدا عن الآثار السلبية التي تنتج عن التمويل التقليدي الذي يعمل بأسلوب الفوائد الربوية، ولكي ندعم رأينا هذا سنحاول أن نبحث ونوضح الأثر الإيجابي للتمويل لهذه الصيغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

### المطلب الثالث: أثر تمويل المشروعات عن طريق المضاربة في التنمية الاقتصادية:

أن دور التمويل عن طريق صيغة المضاربة للشرعية كان وما زال وسيبقى عنوان تكريم الإسلام للإنسان (8)، وهذا راجع إلى أن المضاربة التي تعتبر تفاعل بين أهم عنصرين من عناصر الإنتاج في النهج الاقتصادي الإسلامي وهما عنصر رأس المال وعنصر العمل، هذا التفاعل بإمكانه أن يحقق نوعا من التوازن الاجتماعي حيث يقلل من وجود طبقتين متميزتين في المجتمع، طبقة الملاك وطبقة الأجراء الذي في كثير من الأحيان وبالأخص في المجتمعات المعاصرة يسود بينها العداوة والبغضاء نتيجة العلاقة السيئة لتفاعل رأس المال مع العمل ولتوضيح أكثر للنور الفعال التي تساهم فيه طبيعة المضاربة في تمويل التنمية الاقتصادية نتطرق إلى النقاط الآتية على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي :

#### الفرع الأول: دور المضاربة المشتركة في تمويل التنمية الاقتصادية:

إن صورة صيغة المضاربة الثنائية تتطلب أن يكون هناك طرفين في العقد هذين الطرفين هما صاحب المال والمضارب صاحب العمل، وهذه الصورة تتم عادة بين شخصين، إلا أن المضاربة المشتركة تتم كذلك بين طرفين طرف رأس المال والممثل في جميع أفراد المجتمع وطرف المضارب الممثل في المصارف الإسلامية للتنمية .

و يتبين من هذا أن لصيغة المضاربة دورا بارزا في تطويع الاستثمار المصرفي إلى أحكام الشريعة بحيث يمكن على هذا الأساس تجميع الأموال من مصادر متعدد دون الوقوع في الربا، كما أن شعور الأفراد بأن كسبهم سيكون حلالا طيبا يدفعهم إلى دفع أموالهم مهما كانت

صغيرة أو كبيرة إلى مجال الاستثمار، الأمر الذي يحقق أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية وهو عنصر رأس المال هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المصرف عندما يقوم باستثمار هذه الأموال المجتمعة فإنه يقدمها على أساس المضاربة الشرعية، وهذا ما يشجع رجال الأعمال والمستثمرين على الإقبال على العمل بهذه الصيغة، لأنهم يتقانون خطر القروض الربوية التي في كثير من الأحيان تؤدي إلى الإفلاس المادي والمعنوي للمستثمرين، بينما تركز صيغة المضاربة على مهارة ونشاط وإدارة المضارب (المستثمر) من ناحية، ومن ناحية أخرى شعور الممولين ورجال الأعمال أن العائد الذي يحققونه يتوافق مع القواعد الشرعية الإسلامية، وهذا ما يحفزهم على التفاني في تنمية أموالهم .

ومن هذا يتبين بأن المضاربة المشتركة هي عقدا يمثل إطارا شرعا لحشد وتجميع المدخرات بشكل جماعي من مصادر متعددة واستثمارها في أنشطة مختلفة (\*) .

### الفرع الثاني : الانعكاسات الإيجابية لصيغة التمويل بالمضاربة :

وحتى يمكننا أن ندرك أهمية طبيعة المضاربة فلا بد من التعرض للانعكاسات الإيجابية لهذه الصيغة على أطرافها الثلاثة خاصة وعلى تمويل التنمية الاقتصادية للمجتمع عامة في النقاط الآتية : (9)

أولا- بالنسبة للأفراد ( أصحاب الأموال ) :

أ- إتاحة فرصة كبيرة ومتنوعة أمامهم للاستثمار الحلال في المباحات الشرعية أيا كان حجم ما يملكه كل منهم من أموال لتنوع الحسابات الاستثمارية في المصرف الإسلامي .

ب- حماية أموالهم، لأن المصرف الإسلامي بصفته مضارب مشترك يحافظ على أصل رأس المال وإن كان لا يضمن الربح، لأن تعدد وتنوع استثمارات المصرف وخضوعها قبل تمويلها لدارسة الجنوى الاقتصادية والاجتماعية

ونحوها، متابعة ومراقبة المصرف لها أثناء عملها ومدتها بالمشورة والمعونة اللازمة هو ما يقرر تقليل مخاطر تعرض بعض الاستثمارات للخسارة .

---

(\*) يمكن الرجوع إلى كتب الفقه للاستزادة في هذا الموضوع " المضاربة المشتركة " . كما يمكن الإطلاع على مطبوعة الأموال الشرعية لأعمال المصارف الإسلامية . البنك الرئيسي للتنمية والائتمان - الزراعي لمعرفة تطبيق هذه الصيغة في المصرف الإسلامي .

ثانيا: بالنسبة للمصارف ( المضارب المشترك ):

- 1- توفير احتياجاته المالية دون تحمل أعباء الفائدة المسبقة على القروض الربوية أو اقتراف إثم الربا.
- 2- إمكانية خلط الأموال ووضع قيود على أصحاب الأموال ( المودعين ) والمضاربين لتنظيم الأعمال الاستثمارية وإجراء توزيع نوري للأرباح مع بقاء عملية المضاربة دون تصفية .
- 3- جذب المدخرات الهاربة من غشم الربا.

ثالثا: بالنسبة للمضاربين ( المستثمرين ورجال الأعمال ):

- أ- منح حجم التمويل المناسب للإستثمار المناسب .
- ب- منح الوقت المناسب للمستثمر المناسب .
- ج- عدم تحمل المضاربين أعباء الفائدة وتشجيع من يحجم منهم عن التعامل بالربا على دخول دائرة النشاط والاستثمار الحلال.

ونخلص من أن تفاعل هذه الشرائح الاجتماعية وحصولها على مزايا وفوائد اجتماعية واقتصادية مثل زيادة الدخل بالنسبة للمودعين والعدالة الاجتماعية في توزيع الثروة بين سائر أفراد المجتمع، وإخفاء عنصر استغلال صاحب المال لصاحب الجهد، والقضاء على البطالة بتشغيل الأموال وسرعة دورانها ،ومساعدة الجهد اليشري وخصوصا الفكري منه كالمخترعين والمبدعين على قيام مشاريعهم دون الاستغلال من طرف الفائدة الربوية التي ترغمهم أن يكون إجراء في مشاريعهم كل هذه المزايا تكون حجرة الأساس الصلبة التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وننتهي إلى أن صيغة التمويل عن طريق المضاربة تعتبر من الصيغ المثلى التي يتفاعل فيها عناصر الإنتاج الأساسية بحيث يخضع كل من رأس المال والعمل إلى التوظيف الأمثل الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة وعدالة توزيع الثروة من جهة أخرى، وبالتالي قدرتها على المساهمة الفعالة في تجميع الادخارات بكل أنواعها وأحجامها لتنفعها إلى مجال تمويل التنمية الاقتصادية .

## المبحث الثاني صيغة المشاركة ودورها في تمويل التنمية

تمهيد:

يعتبر التمويل بالمضاربة من أهم الصيغ التمويلية للمشاريع إلا أن هناك صيغ تمويلية لا تقل أهمية عنه، ومن بين هذه الصيغ التمويل بالمشاركة، حيث تعتبر هذه الصيغة التمويلية من أفضل الأساليب التي تساهم بقسط وافر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا للدور الفعال الذي يساهم به التمويل بالمشاركة فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ما يلي:

### المطلب الأول: مفهوم المشاركة:

مفهوم المشاركة مشتق من الشركة بمعنى خلط الملكين أو مخالطة الشركين واشتراكهما في شيء واحد(10).

ولقد اطلعنا عن تعريفات المشاركة عند بعض الفقهاء على اختلاف مفاهيمها(\*) وانتهينا إلى صياغة مفهوم شامل لصيغة التمويل بالمشاركة، نورده في ما يلي :

" تعتبر المشاركة نوع من العقد المتفق عليه والتي بمقتضاه يشترك اثنين أو أكثر في كل من رأس المال والعمل على أن يتقاسما العائد ربحا أو خسارة حسب ما اتفق عليه مسبقا في إطار المعاملات الشرعية.

ونلاحظ من هذا المفهوم أن الاشتراك يكون في كل من رأس المال الممول والعمل والتسيير، بخلاف طبيعة المضاربة التي لاحظنا فيها أن العمل والتسيير يكونا من طرف واحد والأموال الممولة من طرف ثان.

(\*) تعريفات للمشاركة عند بعض الفقهاء :

- أ- المشاركة هي اختصاص اثنين أو أكثر بمحل واحد، والمقصود بهذا أن كل ما يختص بالشركة سواء اختص بعنصر العمل أو رأس المال أو ما شاكلهما يدخل في إطار المشاركة بين اثنين أو أكثر. أخذ من كتاب د/ ع المعبود زغلول -مرجع سابق 70.50 .
- ب- الشركة هي ثبوت الحق شائعا في شيء واحد أو عقد يقتضي ذلك .
- ج- المشاركة هي اجتماع حقوق المالك في الشيء الواحد على سبيل الشيوخ.

## المطلب الثاني: كيفية تمويل المشروعات عن طريق صيغة المشاركة:

إن تمويل المشروعات عن طريق المشاركة يكتسي أهمية كبيرة لما لهذه الصيغة من مميزات تجعله أكثر فعالية وذلك لاشتراك أموال التمويل والخبرة لكلا المشاركين وحتى يمكن إعطاء صورة واضحة لأبد من تناول هذا في ما يلي:

### الفرع الأول: القواعد الأساسية للتمويل بالمشاركة :

لقد حث المذهب الاقتصادي الإسلامي على تمويل المشروعات الاقتصادية الاستثمارية منها والخدمية عن طريق صيغة التمويل بالمشاركات لما له من أثر فعال في زيادة النمو الاقتصادي وفي هذا يقول المولى عز وجل في الحديث القدسي: " أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما الآخر فإين خاتنه خرجت من بينهما " (11) وسنوجز أهم القواعد فيما يلي:

أولاً- أن يكون رأس المال الممول من النقود أو العروض.

ثانياً- أن يكون رأس المال الممول معلوماً وموجوداً ويمكن التصرف فيه.

ثالثاً- لا يشترط تساوي رأس المال، بل يمكن التفاوت في الحصص.

رابعاً- يكون العائد حسب الإنفاق المبرم، فإذا لم يكن هناك اتفاق يكون حسب نسبة رأس المال لكل شريك.

خامساً- تكون نسبة الخسارة حسب نسبة رأس المال لكل شريك.

سادساً- يمكن أن ينوب أحد الشركاء بالعمل على أن يأخذ اجرا من العائد كأجر لعمله (12) .

### الفرع الثاني: أشكال وكيفية تمويل المشروعات عن طريق المشاركة :

أشكال وكيفية التمويل عن طريق صيغة المشاركة متعددة، الأمر الذي يزيد من أهمية هذه الصيغ التمويلية ذلك لأن تنوع أشكالها له المقدرة على جذب أكبر عدد ممكن من الممولين وأصحاب الخبرات العلمية والفنية مما يعكس بالإيجاب على زيادة المشاريع الاستثمارية الممولة بهذه الصيغة وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وسنتناول فيما يلي : أهم الأشكال والكيفيات التي تمول بها المشاريع الاستثمارية عن طريق المشاركة التمويلية .

#### أولاً- تمويل المشروعات عن طريق المشاركة الثابتة :

هي نوع من المشاركة حيث يساهم فيها فردين أو أكثر في تمويل مشروع ما برأس مال مشترك بينهما على أن يقوم الطرفين بالاشتراك بالعمل لإقامة هذا المشروع وتكون عندئذ الشركة المقامة ملك لهما ومن ثم الاشتراك في إدارتها وتسييرها والإشراف عليها، واقتسام الأرباح والخسائر

حسب ما اتفق عليه مسبقاً، وحسب هذه المشاركة يحتفظ كلا الطرفين بحصته الثابتة حتى تقتضي المدة المتفق عليها، ويمكن أن يميز بين صورتين لهذا الشكل من المشاركات نستعرضها فيما يلي :

**أ- تمويل المشروعات عن طريق المشاركة الثابتة المستمرة :**

وتتميز هذه الكيفية التمويلية باستمرار حق الملكية لكلا الطرفين ما لم ينتهي المشروع الممول المشترك بينهما.

**ب- تمويل المشروعات عن طريق المشاركة الثابتة :**

وتتميز هذه الكيفية التمويلية بانتهاء ملكية الطرفين عند انتهاء المدة المحددة للمشروع الممول والمنصوص عليها مسبقاً في عقد المشاركة.

وقد جاء في نوع المشاركة الثابتة تقريراً عن مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي مفاده:

" أن هذه المشاركة تقرها الشريعة الإسلامية إذا كان نشاطها حلالاً، وما يتجمع من ربح يوزع بين الشريكين أو الشركاء بنسبة رأس المال كل منهم وأن تكون الخسارة موزعة كذلك بنفس النسبة إذ الغنم بالغرم، فإذا كان أحد الشركاء قائم بإدارة الشركة فتخصص له نسبة من صافي الربح يتفق عليها والباقي يوزع كما سبق كل حسب حصته في رأس المال الممول للمشروع " (13) .

**ثانياً- تمويل المشروعات عن طريق الصفقة المعينة :**

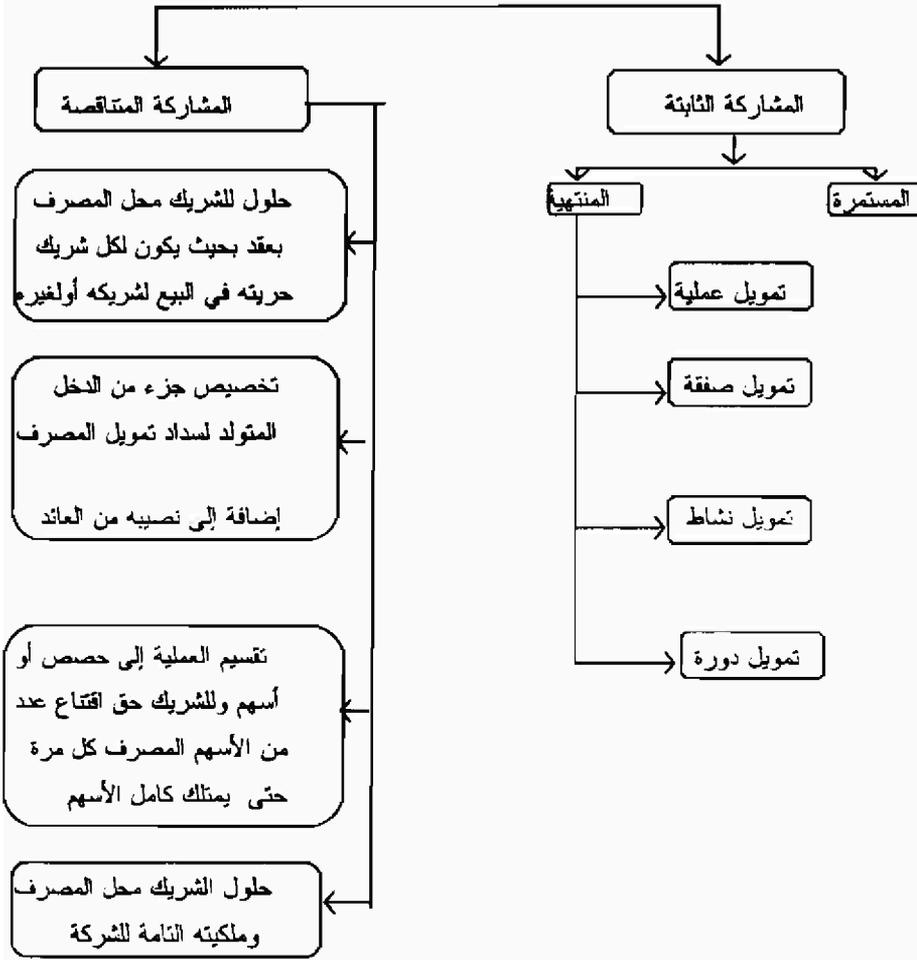
يقوم هذا النوع من التمويل على أساس المشاركة في عدة مشاريع وذلك لتمويل جزء أو نصف أو أكثر أو أقل، وقد يقوم بتمويل المشروع، كله وعادة ما يكون هذا النوع من التمويل المبني على أساس المشاركة في الصفقات الاستثمارية من طرف هيئة مالية كالمصرف الإسلامي مثلاً، وميزة هذا النوع من التمويل أنه يمنح للطرف الممول ( المصرف ) اختيار المضاربين أو المشاركين له على مختلف الفئات على أساس توزيع تعامله الإجمالي للقطاعات المختلفة أو التوزيع الشخصي لكل قطاع بمفرده وذلك ما يمكنه من توزيع المخاطر وبالتالي التقليل من حجم الخسائر المحتملة.

ونلاحظ في هذا النوع من المشاركات يفتح مجالات كثيرة لاستثمار الأموال مما يخفف من الخسائر المحتملة ذلك لأن خسارة المشروع تعوضه ربحية بقية المشاريع الأخرى يؤدي إلى الاحتفاظ في أسوأ الظروف برؤوس الأموال الأصلية وبذلك عدم تعرضها إلى التآكل بينما يكون عائده كبيراً ومجدياً بالنسبة لجميع الأطراف لأنه يقوم أصلاً على عدالة التوزيع.

### ثالثاً- تمويل المشروعات على أساس الشراكة المنتهية بالتمليك:

تقوم هذه الصيغة من التمويل بالمشاركة بين طرفين في غالب الأحيان هي الهيئة الممولة والطرف المشارك، وهي لا تختلف في شروطها وأسسها عن ما ذكرناه من أنواع المشاركات إلا أن هذه الكيفية تتميز بأن ملكية المشروع الممول ينتهي إلى طرف واحد هو الطرف العامل ويتم هذا التمليك عن طريق العد التناقصي لحصة الطرف الممول أو الهيئة الممولة من رأس مال المشاركة مع العد التزايدى في رأس مال الطرف العامل، ويتم ذلك عن طريق تنازل الطرف الممول عن أسهمه وذلك ببيعها لشريكه إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المنفق عليها أي أن المشاركة تكون متناقصة من وجهة نظر الممول، ومتزايدة من وجهة نظر الطرف المستثمر (14). ويلاحظ أن هذه الصيغة التمويلية مرغوب فيها وذلك لكون الملكية تؤول في آخر الأمر للطرف العامل وهذا ما يحفز هذا الطرف على بذل أقصى مجهوداته وتوظيف أقدر الطاقات وأنجح الأساليب، الأمر الذي يولد نمواً جدياً في شتى المشاريع المستثمر فيها. وسنورد فيما يلي ولزيادة للتوضيح أشكال التمويل عن طريق المشاركة في المخطط الآتي :

## أشكال التمويل بالمشاركة



## المطلب الثالث: أثر تمويل المشروعات عن طريق صيغة المشاركة في التنمية الاقتصادية :

تظهر فعالية هذه الصيغة فيما تجسده في البيئة التنموية التي تطبق فيها وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

### الفرع الأول: دور التمويل بالمشاركة في التنمية الاقتصادية :

من خلال تعرضنا لصيغة التمويل بالمشاركات تبين لنا الدور التمويلي الفعال الذي تقدمه هذه الصيغة بحيث تستطيع أن تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق المشاريع الاستثمارية المختلفة، فمن ناحية الأفراد نلاحظ بأن هذه الصيغة لها القدرة على تحفيز الأفراد للدفع بأموالهم مشاركة لتنمو وتزيد، ذلك لأن الأفراد بإمكانياتهم الخاصة لا يستطيعون القيام بتمويل مشاريع كاملة بينما يستطيعون القيام بهذه المشاريع عندما يدخلون في مشاركات مع بعضهم البعض أومع هيئة مالية لها القدرة التمويلية كالمصارف الإسلامية، ومن هنا يستطيع الأفراد بهذه القدرات المحدودة وعن طريق المشاركات والقيام بمشروعات استثمارية تعود عليهم بالفائدة من حيث زيادة دخولهم وبالتالي مستواهم المعيشي والاجتماعي، كما أنه من ناحية المصارف فإن وجود طاقة قادرة على مشاركته في استثمار الأموال الموجودة لديه من شأنه أن يزيد في عوائده ويشجعه على توسيع نطاق تعامله وتمويل مشروعات استثمارية أخرى إلى زيادة رأس المال مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وهكذا يؤدي الأمر في مجمله إلى توفير المصدر الرئيسي للتنمية الاقتصادية والذي يتمثل في التفاعل الحقيقي لرأس المال والعمل.

إن التمويل عن طريق المشاركات المنتهية بالتمليك له بالغ الأثر في نفوس الأفراد مما يخلق لديهم الحافز على الإقبال على عملية الاستثمار بانذلين في ذلك أقصى مجهوداتهم الجسمانية والفكرية . الأمر الذي يؤدي إلى تطوير الإنتاج وتحسينه، والرغبة في تطوير الإنتاج وتحسينه تؤدي إلى ابتكار أساليب جديدة لتسيير العملية الإنتاجية والتوسع فيها .

إن التوسع في استثمارات كل من المصارف واستثمارات الأفراد يقتضي الحصول على قوة عماله تساعد على تنفيذ هذه المشاريع الإنمائية، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص القوة العمالية العاطلة وإماجها في النشاط الاقتصادي، هذا الأمر يؤدي بالضرورة إلى زيادة دخول هذه الشريحة الاجتماعية وبالتالي زيادة إنفاقهم مما يكون له الأثر الطيب على زيادة النشاط الاقتصادي من حاجيات وخدمات وهذا يؤثر على زيادة سرعة التداول بين الأفراد مما يؤدي إلى ظهور مجتمع حركي يسير نحوى النمو والتقدم .

## الفرع الثاني: أهم مزايا التمويل بالمشاركة :

إن لصيغة التمويل بالمشاركة مزايا كثيرة وهامة بالنظر للأهداف التي تحققها وسنحاول اختصار أهم هذه المزايا في النقاط التالية (15) :

1- بعد تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة تحرير للفرد من نزعة السلبية التي يتنعم بها المودع الذي يودع ماله منتظرا للفائدة .

2- عدم اعتماد هيئة التمويل ( المصرف ) على الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة بفرض تنشيط عمليات التنمية في المجتمع، وفي غياب هذا الاعتماد المحيط لجهود التنمية تدرى الميزة الأساسية للمشاركة والتي تتمثل في تجنيد كل الطاقات وبذل أقصى الجهود لتحقيق أكبر العوائد في الإطار الشرعي .

3- حصول الأفراد المودعين للأموال على الربح للعادل الذي يتكافأ مع الدور الفعلي الذي أداه ماله في تمويل التنمية الاقتصادية، وهذه ميزة كبيرة تحفز الأفراد المسلمين الفارين من التعامل الربوي على زيادة إيداع الأموال لتذهب إلى قنوات الاستثمار المختلفة .

4- تعتبر مشاركة المصرف أو هيئة التمويل وهي تقوم بنشاطها التمويلي مدرسة لتجميع الخبرات الفنية والأساليب الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية، كما يمكنها من خلال إعادة التجارب المختلفة في شتى أنواع الاستثمارات أن تكسب فعالية كبيرة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العائد والتقليل من التعرض للخسارة حتى في أسوأ الظروف .

5- يلعب التمويل بالمشاركات الدور الفعال في زيادة دخل الفرد والجماعة كما يؤدي إلى تفعيل الاقتصاد الوطني عامة وهذا يرجع إلى أن مؤسسات التمويل عند عملها على أساس للمشاركات لا تجعل من سعر الفائدة مقياسا لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال ولتوجيه الاستثمارات وإنما يكون مؤشرها الأساسي هو الكسب الحلال والربح العادل إلى جانب الالتزام بالمعايير الإسلامية في اختيار المشروعات .

6- يخضع التمويل بالمشاركة إلى مبدأ العدالة في توزيع الثروة مما يقضي على تراكمها في أيدي قليلة كما يساعد على تحريك الطاقات العاطلة والأموال المحجرة، وهذا يساعد على التكيف وتلاءم المستثمرين مع المتغيرات الهيكلية الطارئة مما يساعد على وجود أرضية صلبة تستطيع أن تقف أمام التحديات الظرفية والأزمات الطارئة .

## المبحث الثالث صيغة المرابحة ودورها في تمويل التنمية

تمهيد:

تعتبر صيغة التمويل بالمرابحة من الصيغ التمويلية الهامة التي تشارك بجانب ما سبق ذكره من الصيغ في تدعيم إستراتيجية التمويل الذاتي التي نأمل ونرجو أن تحل محل التعامل الربوي، وتكون البديل القوي الذي يقوم بالدور الكبير والشاق الذي من شأنه أن يساعد على بناء تنمية اقتصادية ذاتية نابعة من أصالة الأفراد ومعتمدة على إمكانياتهم المادية والمعنوية وبالتالي الخروج من بوتقة المديونية الخارجية وتفنيد أكنوبة طالما شهد لها الغرب والشرق باسم الاستدانة من أجل التنمية .

إن التمويل بالمرابحة يساهم في تمويل وخدمة شقي التنمية الاقتصادي والاجتماعي وذلك بتشيط الدور الإنتاجي والخدمي في الاقتصاد الوطني ولهذا نرى أن مجال هذه الصيغ عامة والمرابحة خاصة واسع ومجدي في نفس الوقت ولا يمكن الإمام بجميع جوانبه في هذه المباحث إلا أنه لا يمنع من وضع الركائز الأساسية التي يقوم عليها والدور الفعال الذي يؤديه في مجال تمويل التنمية وذلك من خلال ما يلي :

### المطلب الأول: مفهوم المرابحة :

المرابحة مشتقة من الربح وهي النماء في التجارة كالقول أربحت على سلعته أي أعطيته فضلا عن سعر تكلفتها (16) .

ولقد تعرضنا لمفهوم المرابحة عند كثير من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم (\*\* ) واستخلصنا مفهوما شاملا للمرابحة نورده فيما يلي :

" تعتبر المرابحة نوع من عقد البيوع الذي يتفق عليه طرفين وفق شروط معينة تتمثل في عرض الطرف الأول السلعة بالثمن الذي قامت عليه ورضا الطرف الثاني على تقديم فضلا عن هذا الثمن يسمى ربحا في إطار المعاملات الشرعية\* .

ونلاحظ من هذا المفهوم أن سعر البيع يعتمد على عنصرين أساسيين يتمثلان في التكلفة الشاملة بما فيها تكاليف النقل والتخزين وغيرها بالإضافة إلى الفضل الذي يتراضا عليه الطرفين، ويجب أن يكون سعر تكلفة السلعة معلوم للمشتري .

ولهذا فإن هناك قواعد تضبط التمويل بالمرابحة نوردها فيما يلي :

(\*)- ذكر بعض الفقهاء مفهوم المرابحة نورده فيما يلي :

أ- المرابحة شرعا هي بيع ما ملكه الفرد بما قام عليه وبفضل .

ب- المرابحة هي بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به مع زيادة ربح معلوم .

ج- المرابحة بيع يمثل الثمن أو ما قام عليه به مع ربح موزع على أجزائه .

د- معنى المرابحة هو البيع برأس المال وبيع معلوم .

## الفرع الأول: القواعد الأساسية لتمويل بالمراجحة :

- أولاً- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري فإن لم يكن معلوما كان العقد فاسدا.
  - ثانياً- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من الثمن.
  - ثالثاً- أن يكون رأس المال من نوات الأمثال وهو شرط جواز المراجحة على الإطلاق حيث يكون لرأس المال مثل كالمكيلات والمزونات .
- المطلب الثاني: أشكال وكيفية تمويل المشاريع عن طريق المراجحة .
- يتجلى شكلين أساسيين في تطبيق صيغة التمويل بالمراجحة نذكرهما فيما يلي:

### الفرع الأول: الوكالة بالشراء:

ويتم هذا النوع من البيوع بأن يوكل المشتري طرفاً آخر كالمصرف مثلاً بأن يشتري له سلعة معينة يحدد بتدقيق كل خصائصها ومواصفاتها، كما يتم تحديد سعر السلعة ثم يتفقان على زيادة هذا السعر بأخذها الطرف الثاني نظير قيامه بعملية الشراء وما شاكلها، وتسمى هذه الزيادة بقيمة المراجحة . فإذا ما اشترى شخص ما على سبيل المثال سلعة بـ 10000 دج ثمن بيعها الأول وأنفق عليها لنقلها وتخزينها 1000 دج فإذا رغب شخص آخر في شرائها فيجب أن يكون عالماً بأن ثمنها الكلي هو 11000 دج ثم يزيده ربحاً معلوماً على ثمن السلعة المعلوم وليكن 1000 دج فيكون عندئذ سعر البيع هو 12000 دج، فإذا ظهرت خيانة البائع بعدم التصريح بالثمن الحقيقي فيكون هذا الخيار للمشتري فإن رغب أخذها بما عينه البائع وأن شاء ترك، ويرى البعض من الفقهاء أن للمشتري الحق في إسقاط الزيادة المفرض بها (18) .

### الفرع الثاني: بيع المراجحة للأمر بالشراء:

ويتم هذا النوع من البيوع بين طرفين الأمر بالشراء والمنفذ على أن يقدم الطرف الأول للطرف الثاني زيادة نظير ما يقوم به من عمل لتوفير السلعة المرغوبة بجميع مواصفاتها، ويعتبر هذا البيع من أهم البيوع التي تتعامل بها المصارف الإسلامية ولزيادة فهم هذا النوع الهام من البيوع نفترض بأن الطرف الأول هو المتعامل مع المصرف والذي يرغب في اقتناء سلعة ما، والطرف الثاني هو المصرف الذي يعمل على تنفيذ رغبة عميله في توفيره للسلعة التي يرغب في اقتنائها بجميع مواصفاتها على أن تأخذ نظير

هذه الخدمة زيادة معلومة عن ثمن السلعة تسمى بقية المراجعة وحتى يقوم هذا العقد التمويلي لأبد من توافر شروط يلتزم بها الطرفين- الطرف الأول (الذي يرغب في الحصول على السلعة والعميل الذي يقوم بتنفيذ الوعد) وسنذكر أهم هذه الشروط فيما يلي: (19)

- 1- أن يملك المصرف السلعة قبل بيعها للعميل بالأمر بالشراء .
- 2- أن تكون مواصفات السلعة محددة ومعروفة .
- 3- أن يتحمل المصرف كل الأضرار بما فيها الأضرار الجزئية والهالك الكلي قبل تسليمها للعميل الأمر بالشراء.
- 4- يمكن للعميل أن يرفض السلعة ويرجعها إذا ما تبين فيها عيب ظاهر أو خفي أو لم تطابق المواصفات المتفق عليها في العقد .
- 5- أن لا يزيد المصرف أي مبلغ في حالة تأخر المشتري على التسديد بعذر.
- 6- أن يكون البيع نقداً أو بالتسقيط .

وينتضح من هذه الشروط بأن هذا الشكل يهدف إلى تحقيق هدفين أولهما خدمة الأمرين بالشراء وتوفير لهم السلع بالمواصفات التي يرغبون فيها، وتزيد أهمية هذا الشكل عندما يتعلق الأمر بالسلع الإنتاجية التي تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وثانيها هو تحقيق الربح المعلوم الذي يأخذه المصرف نتيجة قيامه بالعملية.

**المطلب الثالث: أثر تمويل المشروعات عن طريق صيغة المراجعة في التنمية الاقتصادية.**

تعتبر صيغة المراجعة صيغة مكملة لصيغ التمويل الإسلامي، حيث لا تستطيع المضاربة ولا المشاركة أن تسد مسداً بأية حال من الأحوال (20).

وسنتناول هذا الدور الفعال من حيث انعكاساته الإيجابية على المصارف والممولين من ناحية وعلى الأفراد والمجتمع من ناحية أخرى وذلك في الفرعين الآتيين :

**الفرع الأول: انعكاسات التمويل من حيث المصرف والممول :**

إن المال قوة فعالة يجب أن تعمل عملها في الحياة وإلا أصيبت بالتحجر والجمود وانعكس جمودها ليس على صاحبها فحسب ولكن على سائر أفراد المجتمع وعلى مجالات تمويل الاستثمارات بمختلف أشكالها.

ولا شك أن هذا العنصر الفعال لا يمتلكه الأفراد بالشكل الكافي الذي يليه جميع رغباتهم وطلباتهم المعاشية الاستهلاكية أو الاستثمارية على حد سواء، ولذلك وجدت المصارف التي تعمل أساسا كوسيط تنشيط فعالية الأموال وتحركها وتبعتها عن الوقت والتحجير وذلك يدفعها إلى شتى المجالات الاستثمارية ومن هنا تستطيع أن تنميها وكلما ازدادت كلما أدى ذلك إلى فتح مشاريع أخرى، ومن هذا كانت انعكاسات صيغة المربحة على المصرف كبيرة بصفة المالك للأموال التي تساهم في شراء السلع والمعدات للأفراد الراغبين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية أمواله وزيادتها، هذه التنمية التي تساعده على فتح أبواب جديدة لتوظيف أمواله وذلك كلما جنى الأرباح التي يترجأها من مشاركتها في تمويل عمليات الشراء عن طريق للمراجحة هذه المشروعات التي تزداد بازدياد نمو الأموال لاشك أنها تتخللها مشاكل وصعاب، وكلما ظهرت مثل هذه الأمور أدت إلى دراستها ومعالجتها ووضع الحلول المناسبة لها ومحاولة التغلب عليها، وهذا ما يؤدي إلى اكتساب المصرف خبرة ميدانية كبيرة تساعده في استنباط أجدى الحلول مما يكون له الأثر ايجابي على زيادة ربحية المشروعات وبالتالي زيادة العائد أما من ناحية الأفراد فإنه يساعدهم على تمويل مشترياتهم والاستفادة من خبرة المصرف التي يمكن للأفراد أن يتنفسوا من خلالها وأن يوظفوا جهودهم وإمكانياتهم في استغلال المعدات أو السلع استغلالا أمثليا حتى يستطيعون الاستفادة الكبيرة منها وزيادة الدخل أو العوائد وترشيد الإنفاق ليتمكنوا من دفع الأقساط المتبقية عليهم من رأس المال، والأفراد وهم يقومون بتمويل مشروعاتهم عن طريق المربحة يكونوا مسؤولين تمام المسؤولية أمام الوعد الذي أمضوه مع المصارف، وهذا الشعور يجعلهم يعملون دون كلل وبعيدا عن أسلوب اللامبالاة والتهرب من المسؤولية والالتكال على الغير.

و من هنا تكون هذه الصيغة قد ساهمت في إبراز الفرد الذي يعتمد على نفسه ويقدر دخله وتحسين مستواه المعيشي .

### الفرع الثاني: انعكاسات التمويل من حيث الأفراد والمجتمع :

إن دوران المال في الحياة الاقتصادية من شأنه أن ينعكس إيجابا على سائر أفراد المجتمع ومنه على تنمية ورقي الاقتصاد القومي بصفة عامة، وصيغة التمويل بالمربحة تساهم بقدر لا بأس به في إحداث مثل هذه الانعكاسات .

فالمصارف عندما تطرح أموالها في المجالات الاستثمارية فهذا لا يعني بأنها تقوم بمفردها في إنجاز هذه المشاريع على اختلاف نوعيتها وتعدد مجالاتها، فهي تحتاج إلى كثير من الفئات الاجتماعية فمن ناحية أنها تحتاج إلى الإداري لتسيير المشروع وإلى المحاسب وإلى المهندس وإلى

العامل البسيط وغيرها ... وهؤلاء هم أفراد المجتمع، وعندما يشاركون في هذه العملية فلا شك أنهم يساهمون في إزهار ناحيتين . الناحية الشخصية بحيث يتحصلون نتيجة ما يبذلونه من جهود على دخول معتبرة تساعدهم في تحسين وضعيتهم المادية والاجتماعية كما أنهم يساهمون بهذه الدخول الجديدة في زيادة وسرعة الدورة النقدية داخل المجتمع مما يؤدي إلى تحريك النشاطات لسائر الفروع الاقتصادية .

أما الدور الذي تلعبه المصارف نتيجة لتمويلها لما يرغب فيه الأفراد عن طريق المرابحة فيتمثل في أنه يساعد تلك الفئة التي لا تملك المقدرة الكافية على تمويل مشروعات هي في أمس الحاجة إليها كالطبيب الذي يملك الخبرة والمعرفة العلمية في الجراحة، ولكنه لا يستطيع أن يقدم خدماته لأفراد المجتمع نتيجة عجزه عن شراء المعدات فعندما تساهم المصارف بتمويل هذه المعدات فإنه بذلك وبالإضافة إلى ما ينتظره من ربح معلوم يكون قد ساعد في تقديم خبرته للمجتمع والمساهمة في التنمية بشكل عام .

## المبحث الرابع صيغة بيع السلم ودوره في تمويل التنمية

إن إستراتيجية التمويل الذاتي التي نسمى إلى محاولة تجليتها لتكون البديل للتمويل الربوي، لم تعتن فقط بصيغ تمويل الاستثمار التي تتعامل مع فئات معينة لها القدرة على المشاركة في رأس المال أو المضاربة بخبراتها وقدراتها العلمية والعملية، ولكنها ذهبت إلى ابعدها من ذلك إلى حيث أبسط الأفراد لتشملهم وتمتد لهم الوسيلة الكافية لتمويل مشاريعهم ورغباتهم على بساطتها، وبالتالي تتيح لهم الفرصة لكي يساهموا في تحقيق الأهداف التنموية العامة للمجتمع .

ومن بين هذه الوسائل التي تساهم في تحقيق المقولة : " كل فم يأكل وكل ساعد يعمل " هذا الذي سنتناوله في هذا المبحث والذي يختص بإبراز دور هذه الصيغة ومساهماتها في تحسين المستوى المادي والمعنوي لأفراد المجتمع وخاصة الطبقة البسيطة منهم هذا من ناحية أما من الناحية الأخرى فإن هذه الصيغة تساهم في إجماع كل قوى المجتمع لتتفاعل فيما بين بعضها البعض الأمر الذي يؤدي بلا شك إلى زيادة النمو الاقتصادي، وفي السعي إلى توضيح ذلك يمكن أن نتناوله في ما يلي :

### المطلب الأول: مفهوم البيع بالسلم :

السلم نوع من أنواع البيوع، وهو البيع المؤجل، ففي السلم يؤجل البيع ويسمى السلم فيه ويعجل الثمن ويسمى رأس مال السلم (21) .

والسلم والسلف بمعنى واحد وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل والفقهاء يسمونه " بيع المحاويج لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتابعين، أي أن شراء سلعة مؤجلة بثمن مدفوع حالا" (22).

ويفهم مما سبق بأن هناك بيع بين الطرفين، طرف يمثل البائع والطرف الثاني يمثل المشتري إلا أن العنصر الذي يقع عليه الفعل، أو الذي يتضمنه العقد غير موجود ساعة التعاقد، وهذا ما يسمى بالسلم، أي التعاقد على البيع مؤجل يتفق عليه في العقد بينما يكون الثمن حاضرا وهذا ما أطلق عليه رأس المال السلم. ونلاحظ في هذا النوع من العقود أنه شراء سلعة يتم تسليمها بعد وقت معين تحدد في العقد ويكون ثمنها مدفوعا كله أو وقت إبرام العقد.

## المطلب الثاني: القواعد الأساسية للتمويل عن طريق صيغة بيع السلم:

يوجد نوعين من القواعد الأساسية لهذه الصيغة التمويلية، النوع الأول يتعلق برأس المال الممول والنوع الثاني يتعلق بالملعة التي قام على أساسها، وفيها يلي سنتطرق وباختصار شديد وعملي إلى أهم هذه القواعد:

### الفرع الأول: قواعد تتعلق برأس المال الممول:

أولاً- أن يكون معلوم الجنس، أي تعيين نوعية العملة التي يراد التمويل عن طريقها  
ثانياً- أن يكون معلوم المقدار : ومعنى هذا تحديد المقدار الذي يمكن المساهمة به في تمويل المشروع المراد قيامه .

ثالثاً- أن يسلم في المجلس : وهذا حتى يكون بعيداً عن الضرر وبالتالي يكون هناك شهود شرعيين عن صلاحية العقد، وهذا يأتي تطبيقاً للقاعدة الشرعية التي يقول فيها المولى عز وجل : 'يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه'. (23)

### الفرع الثاني: قواعد تتعلق بالسلعة الممولة:

أولاً- أن تكون في النمة، ومعنى هذا أن تكون قيمتها في نمة الممول .  
ثانياً- أن يكون المسلم فيه ( السلعة) مضبوطاً بالصفة التي تنفي عنه الجهالة . والتي يختلف الثمن باختلافها .

ثالثاً- أن يكون معلوم المقدار بالكيل أن كان مكيلاً وبالوزن إن كان موزوناً وبالعدد إن كان معدوداً .

رابعاً- أن يكون الأجل المتفق عليه معلوماً .

خامساً- أن يكون محل التسليم مبيناً .

سادساً- أن يكون المسلم فيه مما يمكن وجوده عند الأجل لأنه إذا كان كذلك أمكن تسليمه في وقته المعلوم ومكانه المبين .

## المطلب الثالث: أثر تمويل المشروعات عن طريق صيغة بيع السلم في التنمية الاقتصادية:

يعتبر بيع السلع في مجال التنمية هاما بحيث نراه يلعب الدور المكمل للأدوار التي تلعبها الصيغ السابقة الذكر، وأهمية هذا الدور تتجلى في كون هذه الصيغة التمويلية تهتم بالطبقة البسيطة ذات الدخل المحدود من طبقات المجتمع ، وهذه الطبقة منتشرة بكثرة في المجتمع ، ولذلك فإن تمكين

هؤلاء الأفراد من تمويل مشاريعهم المختلفة وذلك بتوفير لهم رأس المال يؤدي إلى تنشيط هذه الفئة وإعطائها المقدرة على التفاعل داخل النشاط الاقتصادي ومنها زيادة الإنتاج من ناحية وزيادة الدخل من الناحية الأخرى، ولكي نستطيع أن نأخذ صورة أكثر وضوحاً على دور هذه الصيغة التمويلية نفرض بأن العقد تم بين مزارع وصاحب أموال كتاجر أو مصرف مثلاً، وكان الهدف من هذا العقد هو تمويل المشروع الزراعي الذي ينوي هذا المزارع أن يقوم به، وهذا المشروع يحتاج إلى إصلاح قطعة من الأرض وتسميدها وشراء بعض اللوازم المساعدة للإنتاج وبدون إجراء هذه العمليات يبقى مردود هذه القطعة متدني لا يكاد يغطي تكلفتها .

فعندما يستفاد هذا المزارع من عقد التمويل بالسلم، فإنه يمكن له أن يقوم بإصلاح هذه القطعة وبإدخال عليها المعدات اللازمة وتزويدها بالمواد الكيميائية اللازمة وبالتالي فإن هذا ينعكس إيجاباً على مردود هذه القطعة بحيث يرتفع ( مردودها ) بما يؤدي إلى زيادة دخل المزارع ورفع مستوى معيشته وإمكانية الإيفاء بعقده نتيجة بيع المحصول . هذا من ناحية الفرد، أما من ناحية الممول فإنه يأخذ هذه الملغ سببها مرابحة مما يؤدي إلى زيادة

دخله من ناحية وزيادة إمكانية إبرام عقود بنفس الشكل مما يؤدي إلى توسيع دائرة إعانة أفراد المجتمع، أما من ناحية التنمية الاقتصادية فإن زيادة الإنتاج، نتيجة إصلاح الأرض بزيادة مردودها تسهم في حل مشاكل كثيرة منها تمويل السوق وبالتالي زيادة العرض الذي يؤدي إلى عدم ارتفاع الأسعار بالإضافة إلى زيادة النشاط داخل المجتمع .

## المبحث الخامس

### صيغة التأجير التمويلي ودورها. في تمويل التنمية الاقتصادية :

تعتبر صيغة التأجير التمويلي من الصيغ التي ازدادت أهميتها في الظروف الراهنة وبالأخص في الدول المتقدمة ، وهذا راجع لما لهذه الصيغة من مزايا تمويلية كبيرة بالنسبة لكل من المؤجر والمستأجر، وحتى نقف على أهمية هذه الصيغة التمويلية نقسم هذا المبحث إلى ما يلي :

#### المطلب الأول: مفهوم التأجير التمويلي :

يعتبر التأجير التمويلي نوع من أعمال الوساطة المالية بين طرفي العقد التأجيري المتضمن المؤجر والمستأجر، ووفقا لهذا العقد يقوم المؤجر بتمويل شراء الأصول والمعدات والأجهزة التي يحتاجها المستأجرين سواء كانوا أفرادا أو شركات أو مؤسسات أو دول ثم يؤجرها لهم إلى مدى فترة زمنية تغطي الدفعات الإيجارية خلال فترة التعاقد (24) .

أن أهمية صيغة التأجير التمويلي تكمن في كونها تتعامل مع أطراف هامة ومتعددة من شرائح المجتمع لها وزنها في تمويل التنمية الاقتصادية وهم : أصحاب المصانع ( المنتجين ) أصحاب الأموال ( المؤجرين ) والقائمين بالأعمال ( المستأجرين ) وسنطرق باختصار إلى هذه الأطراف الثلاثة :

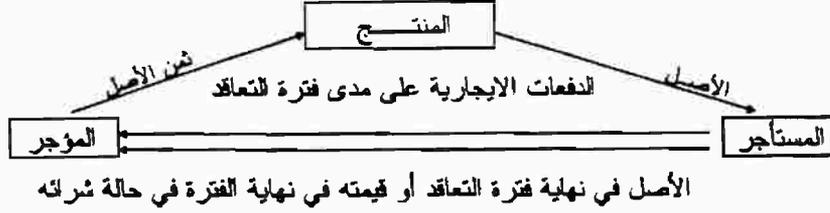
1- المنتج : وهو الذي يقوم بإنتاج المعدات والآلات والوسائل وغيرها التي تكون محل التأجير حسب المواصفات المنفق عليها .

2- المؤجر : وهو الممول للعملية، أي الذي يدفع قيمة الأصول المراد شرائها للتأجير حيث يقدمها مباشرة إلى المستأجر مع احتفاظه بكافة حقوق الملكية .

3- المستأجر : وهو الذي يقوم بتشغيل الآلات والمعدات المؤجرة ويلزم بسداد الدفعات الإيجارية حسب الإنفاق ويقوم بالصيانة والتأمين .

ونلاحظ أن لهذه الصيغة أثر جيد على الأطراف الثلاثة حيث يتم تصريف وتسويق المعدات الضخمة ذات التكلفة العالية بالنسبة للمنتجين ، و ضمان الحصول على تدفق نقدي مستمر بالنسبة للمؤجرين وإعانة خدمية جيدة بالنسبة للمستأجرين، وسنرجع إلى زيادة تفصيل هذا الجزء في المطلب الثالث بحول الله .

والشكل التالي يوضح العلاقات بين أطراف صيغة التأجير التمويلي :



### المطلب الثاني: كيفية تمويل المشروعات عن طريق صيغة التأجير التمويلي :

يتم تمويل المشروعات الاستثمارية والخدمية المختلفة عن طريق صيغة التأجير التمويلي حسب أنماط متعددة سنتعرض باختصار لأهمها وأكثرها شيوعا واستعمالا في النقاط الآتية :

**الفرع الأول: التأجيل التمويلي :** ويهتم بتمويل المشروعات التي تتعامل وفق هذا النمط بأن يمول المؤجر شراء المعدات والآلات وغيرها ويؤجرها للغير ( المستأجرين ) مقابل دفعات إيجارية على مدى فترة التعاقد كما يحتفظ المؤجر بحق الرقبة أو الملكية بعد انتهاء فترة التعاقد حسبما اتفق عليه ( طويل الأمد، أو متوسط أو قصير ) .

بالإضافة إلى هذا النوع من التمويل قد يمتد لفترة تأجيرية أخرى ولكن بأقل مما كانت عليه في وجود المعدات جديدة .

إن هذا النمط من التأجير التمويلي يعتمد في جوهره على تحويل مخاطر ومنافع الملكية للمستأجر حيث يتحمل المستأجر صيانة الأصل وتأمينه وكذلك يأخذ في حسابه إهلاكه وتقدمه (25) .

**الفرع الثاني: التأجير التمويلي المنتهي بالتمليك :** ويتم تمويل المشروعات وفق هذا النمط بشراء المعدات والآلات وغيرها وتأجيرها لمدة زمنية معينة تؤول ملكيتها في آخر المدة المتعاقد عليها إلى المستأجر، وغالبا ما تمثل هذه المدة كامل الحياة الاقتصادية بالنسبة للأصل وغالبا ما يكون المؤجر في هذه الحالة منتجا للأصول كما هو الحال لأجهزة التصوير والسيارات والعقارات وغيرها .

**الفرع الثالث: البيع ثم التأجير :** ويتم تحويل المشروعات وفق هذا النمط عندما تقوم بعض الهيئات الاستثمارية أو الخدمية أو بعض الأفراد ببيع أصل يملكونه إلى شركات التأجير التمويلي أو المؤجرين، ثم يقومون بتأجير نفس الأصل بعد بيعه من هذه الشركات المؤجرة عن طريق تأدية دفعات

إجارية مقابل ذلك، وهذا الأمر يوضح لنا الدور الفعال التي تقوم بها شركات التأجير التمويلي كوسطاء ماليين (26) .

ونستخلص من هذه الأنماط للتأجير التمويلي بأنها ذات أهمية بالغة من حيث الدور الذي يمكن أن تضطلع به في مجال التمويل ذلك لأنها تعطي الفرصة لرأس المال والعمل لكي تتفاعل في مجال تمويل التنمية الاقتصادية .

### المطلب الثالث: أثر تمويل المشروعات عن طريق صيغة التأجير التمويلي في التنمية الاقتصادية :

يلعب التأجير التمويلي دورا فعالا في مجال تمويل التنمية الاقتصادية وذلك لما يتميز به من مميزات كبيرة وعامة بالنسبة لجميع الأطراف المتعاقدة وهذا ما جعل الدول المتقدمة تدخله وبشكل مكثف في مجالات التعامل التمويلي فعلى سبيل المثال فإن هذه الصيغة التمويلية ظهرت منذ الخمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت بسرعة في الدول الأوروبية المتقدمة وكذلك اليابان وبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية .

أما في بريطانيا فإن هذه الصيغة تحل في الوقت المعاصر مكانة كبيرة في التنمية الاقتصادية، فقد نشرت جمعية مؤجري المعدات (ELA) إحصائيات جاء فيها بأن قيمة المعدات المؤجرة في الفترة (1976 – 1980) قد تزايدت من سنة إلى أخرى مما يبرز أهمية التأجير التمويلي ودوره في تمويل التنمية، فقد بلغت قيمة المعدات المؤجرة سنة 1977 ما يعادل 770 ألف جنيه إسترليني بينما بلغت نفس القيمة في سنة 1979 ما يعادل 1809 ألف جنيه إسترليني أي بزيادة 48% عن سنة 1977 وبلغت هذه السقيمة 2359 ألف جنيه إسترليني في سنة 1980 أي بزيادة تقدر بـ 31% عن السنة التي سبقتها (27).

أما في العشرية الحالية فإننا وإن كنا لا نملك أرقام دقيقة فلا شك أنها تضاعفت بعدة مرات.

ويتبين لنا من هذه الأرقام ضخامة الدور الذي تلعبه صيغة التأجير التمويلي في تمويل التنمية الاقتصادية ويظهر أثر هذه الصيغة جليا في المميزات والفوائد الكثيرة التي تحققها هذه الصيغة التمويلية لكل من المؤجر والمستأجر والاقتصاد الوطني، وسنقوم بإيجاز أهم هذه المميزات بالنسبة لجميع الأطراف السالفة الذكر فيما يلي

### الفرع الأول: بالنسبة للمستأجر :

أولاً: تضمن صيغة التأجير التمويلي تمويلاً كاملاً للأصول المستأجرة دون تحمل التكلفة الحقيقية لها وبالتالي يمكنه حيازة الأصل والاستفادة من خدماته .

ثانياً: تحسن مركز السيولة للمستأجر وذلك لابتعادها عن صفة الافتراض وبالتالي تخلصه من مشكلة المديونية ذلك لأن هذه الصيغة التمويلية تنتفع في حالتها الركود والازدهار الاقتصادي إذ لا يحتاج إلا لدفع الإقساط تبعاً لما هو متفق عليه .

ثالثاً: يمكن للمستأجر أن يختار الشروط التعاقدية التي تتلائم مع المشروع المراد تمويله، كما يمكنه الاستفادة من الأصل المؤجر في حالة التأجير المنتهي بالتمليك .

رابعاً: تجنبه مخاطر إهلاك المعدات وتمنحه الفرصة للاستفادة من التطورات الفنية والتكنولوجية المرعية (28) .

خامساً: تجنبه من إثم الوقوع في الربا بحيث تبعده عن الفوائد الثابتة التي لا يرغب الكثيرون في التعامل بها.

سادساً: تحفز هذه الصيغة الكثير من الأفراد على التعامل بها لسهولة الحصول على التمويل اللازم، الأمر الذي يشغل الطاقات العاطلة ويحرر الأفكار الجامدة .

### الفرع الثاني: بالنسبة للمؤجر:

أولاً: تمثل ( هذه الصيغة ) للمؤجر أحد أهم الأساليب لتوظيف أمواله بحيث يدر عليه عائد معقولاً وبضمان جيد لحفاظه على ملكية الأصل.

ثانياً: تحفز لزيادة التمويل لاستقرار أمواله وابتعادها عن التغيرات من تضخم وركود والمتغيرات النقدية من هبوط وارتفاع.

ثالثاً: تمكنه من اختيار العميل الذي يثق فيه للمحافظة على أصل التجهيزات الممولة ولا تحمله نفقات الصيانة والتأمين.

رابعاً: تمكنه من إعادة تأجير الأصل بعد انتهاء فترة التعاقد.

### الفرع الثالث: بالنسبة للاقتصاد الوطني:

أولاً: يساعد الاقتصاد على النمو والإنعاش وذلك بحصول الأفراد والوحدات الإنتاجية والخدمية على التسهيلات التمويلية التي تدفع إلى المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية .

ثانيا: في حالة تطبيق الحكومة لتمويل عن طريق هذه الصيغة فإنها تستفاد من اقتناء كثير من مستلزمات التنمية دون اللجوء إلى الاقتراض ودون الالتزام بدفع المبالغ دفعة واحدة وهذا يبسر لها التحكم في السيولة نتيجة دفع أقساط التأجير فقط .

ثالثا: تساعد صيغة التأجير التمويلي حصول المشروعات على أحدث (29) المعدات والألات وبالتالي إقامة مشروعات جديدة مما يؤدي إلى الإنعاش في شتى المجالات /العمالة/ الإنتاج/ والاستهلاك/ وغيرها...

ونستخلص مما سبق عرضه أن صيغة التأجير التمويلي ذات جدوى عالية في مجال تمويل التنمية الاقتصادية لما لها من تحفيز للمؤجرين من جهة وإقبال المستأجرين من جهة أخرى وزيادة النشاط الاقتصادي الوطني من جهة ثالثة وابتعادها عن الفائدة الربوية من جهة رابعة .

كل هذه المميزات تجعل من صيغة التأجير التمويلي صيغة هامة يجب الاهتمام بها وتطويرها وإدخالها مجال التطبيق الفعلي.

## خاتمة:

وخلاصة هذا الفصل جعلنا نقف وقفة ثقة وتقدير لما يمتلكه الفكر الاقتصادي الإسلامي من وسائل وأساليب وصيغ التمويل التي يمكن بواسطتها أن تحقق دول وشعوب العالم الإسلامي خاصة تنمية ذاتية متوازنة وشاملة لا شيء إلا لأنها تعتمد على إمكانياتها الذاتية القادرة على شحذ الهمم وتفجير الطاقات الكامنة وتشغيل الموارد العاطلة المادية منها والفكرية، فهي تشكل بحق البديل للتمويل الربوي.

## الهوامش

- 1- المضاربة للماوردي- تحقيق عبد الوهاب السباعي، دار الأنصار بالقاهرة 1983 ص99 .
- 2- الآية رقم 20 سورة المزمل .
- 3- د/ناصر غريب - بحث مقدم إلى المصرف الإسلامي في ندوة صيغ الاستثمار الإسلامية، السنة غير منكرة ص12 وما بعدها .
- 4- د.سامي حمودة تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه -دار التراث سنة 1976 ص212 .
- 5- الكاساني: بدائع الصنائع -المجلد السادس مطبعة زكريا علي يوسف القاهرة، سنة غير منكرة، ص87 .
- 6- البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، القاهرة، نظام فروع المعاملات الإسلامية، الأصول الشرعية للأعمال المصرفية -مطبوعة -السنة غير منكرة -ص25 .
- 7- البنك الزراعي للتنمية والائتمان الزراعي - مرجع سابق، ص 27 .
- 8- المضاربة الشرعية مرجع سابق، ص 84 .
- 9- البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، مرجع سابق ص32 .
- 10- ابن منظور- لسان العرب - المطبعة الأميرية السنة غير منكرة - الجزء 12، ص33.
- 11- رواه أبو داود عن أبي هريرة .
- 12- الغريب ناصر -مرجع سابق - ص128 .
- 13- توصيات مؤتمر المصرف الإسلامي، ص13 نقلًا عن : د/ عبد الله عبد الرحيم العبادي- موقف الشريعة الإسلامية من المصارف الإسلامية المعاصرة، رسالة دكتوراه -جامعة الأزهر 1981 ص 250 .
- 14- بنك دبي الإسلامي، المجلد الأول لمجلة الاقتصاد الإسلامي 1984 ص36 .
- 15- د/ أحمد النجار، الأصالة والمعاصرة -مطبوعات الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 1985 ص34 .
- 16- عبد الحميد محمود البعلبي -فقه المراوحة - من مطبوعات الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، السنة غير منكرة، ص3 .
- 17- الغريب ناصر - مرجع سابق، ص 144 .

- 18- ابن عابدين - در المحتار على الدرر المختار - شرح تنوير الأبصار - لسيدى محمد بن علاء الدين أفندي، مكتبة الحلبي وأولاده بالقاهرة - سنة 1966 ص 501 الجزء الرابع .
- 19- بنك نبى / المجلد الأول لمجلة الاقتصاد الإسلامي - مرجع سابق، ص 98 .
- 20- سامى عبود - صيغ التمويل الإسلامي - مرجع سابق، ص 17 .
- 21- المربحة أصولها وأحكامها وتطبيقاتها أحمد علي عبد الله مرجع سابق، ص 125 .
- 22- الغريب ناصر - مرجع سابق، ص 116 .
- 23- سورة البقرة الآية 282 .
- 24- أ.د/ إسماعيل حسن / التأجير التمويلي للأصول والمعدات كأحد وسائل التمويل، بحث مقدم إل ندوة المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار حول صيغ الاستثمار الإسلامي، ص 3،4 السنة غير منكورة ز
- 25- د.كوثر عبد الفتاح الأبجي / المحاسبة عند التأجير التمويلي في البنك الإسلامي بحث مقدم لندوة البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية / القاهرة ديسمبر 1983 ص 8 وما بعدها .
- 26- د/ إسماعيل حسن - مرجع سابق، ص 6 .
- 27- د/ حسن أبو زيد / المحاسبة عند إيجار الأصول الثابتة ن دراسة للمعالجة المحاسبية لمتطلبات الأفضاح - نقلا عن مجلة المال والتجارة - العدد 174 ص 12 .
- 28- د.كوثر عبد الفتاح الإبجي - المرجع سابق ص 12 .
- 29- د/ إسماعيل حسن، مرجع سابق، ص 9.

## الخاتمة

لقد استهدفت دراستنا هذه تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي أو "إستراتيجية التمويل الذاتي" إلى إثبات صحة الفرضية التي افترضناها مسبقاً وهي "هل يمكن الكشف عن وجود إستراتيجية ذاتية التمويل للتنمية في الدول الإسلامية خاصة تعتمد على إمكانياتها الذاتية المالية والاجتماعية لتكوين البديل للنظم التمويلية المطروحة على الساحة التنموية، وإذا وجدت هل هي قادرة على التكفل بأعباء التنمية الاقتصادية بما تقتضيه الظروف الراهنة .

وفي اعتقادنا أننا حاولنا إثبات صحة هذه الفرضية والإجابة على تساؤلاتها من خلال هذه الدراسة التي توصلنا فيها إلى النتائج الآتية التي نوجزها فيما يلي :

1 - أن المفاهيم العصرية للتنمية الاقتصادية قد فشلت في تحقيق ما كان منتظرا منها وقد بينا أن سبب فشلها هو ابتعادها عن القيم الحقيقية للشعوب وتركيزها على الجانب المتمثل في رأس مال، مهمة دور الإنسان الذي نعتقد بأنه أساس التنمية وبالتالي فقد كانت هذه المفاهيم بمثابة الجسد بدون روح .

2 - أن جل الأبحاث والدراسات التي اهتمت بالتنمية والتخلف ترى بأن " رأس المال " يعتبر بمثابة الأساس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو القاعدة الثابتة والدائمة التي يجب أن يقام عليها البناء الاقتصادي لأي دولة نامية بينما توصلت الدراسة إلى إثبات أن القاعدة الأساسية الثابتة والدائمة التي يجب أن يقوم عليها البناء الاقتصادي لأي دولة نامية هو الإنسان بحد ذاته وان الإمكان الاجتماعي الذي أساسه الإنسان هو حجر العثرة بالنسبة لهذه الدول .

3 - أن النظريات التي طبقت في الدول النامية واستهدفت معالجة المظاهر السيئة للتخلف وبالتالي القضاء عليه نهائياً قد أفرزت نتائجها الميدانية في الظروف الراهنة نظرية معاكسة هي نظرية "تنمية التخلف في الدول النامية" .

4 - أثبتت الدراسة بان الافتراض من اجل التنمية أكذوبة.

5 - أن التنمية الاقتصادية في الإسلام هي عملية تطور حضاري لأنها لا تركز على تنمية الجانب المادي فحسب لتوفيره للرخاء والسعادة للأفراد، بل تتعدى إلى الجانب القيمي الأخلاقي، فهي إذن مواجهة صريحة وشاملة لأسباب التخلف وعقباته تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى حيث تعمل على تنميته وتقدمه مادياً وروحياً، اجتماعياً وأخلاقياً .

6 - لقد أقر المنهج الإسلامي للتنمية الملكية المزوجة غير أن هذا الإقرار ليس مطلقاً كما هو الحال في الرأسمالية وليس محضوراً كما هو في الاشتراكية الشيوعية بل هي مقيدة بقيود عدم الأضرار بالغير، فلا ضرر ولا ضرار، والملكية العامة والخاصة في الإسلام متكاملتين لا تتناقضان أبداً لأنهما محكومتين، بحدود الله فهما أشبه بطرفي سكة قطار كل منهما ضروري للأخرى لحفظ سير القطار سيراً متوازناً وهما متوازيتان لا تتقايان ولا تتعارضان مهما امتدتا .

7 - إن الانحاز الذاتي هو الأساس التمويلي في الإمكان المالي الذاتي الذي تستطيع هذه الدول تمويل مشاريع التنمية وإن قل، ذلك لأن في اقتناعنا أن السعي وراء المشاريع الضخمة والخطط البراقة الطموحة والتنمية السريعة قد ورط ومازال يورط شعوب هذه الدول نتائج جد سيئة نتيجة المديونية الخارجية .

8 - إن الإمكان الاجتماعي يعتبر بمثابة القاعدة الأولى والضرورية لانطلاق المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، بينما يعتبر الإمكان المالي الوسيلة التي بواسطتها يمكن الوصول إلى غاية التنمية وهي تحقيق التقدم الاقتصادي والحضاري لأي شعب من الشعوب .

9 - إن زيادة الإمكان المالي لا يتأتى إلا بمراعاة عوامل كثيرة ومن أهمها الإنفاق، وقد توصلت الدراسة إلى إثبات أن الإسراف في الإنفاق يؤدي إلى ظهور التضخم وإن التقدير فيه يؤدي إلى ظهور الانكماش الاقتصادي وإن القوام أو التوسط هو الأساس الذي يجب أن تتخذه كعقيدة أساسية لدى شعوب الدول الإسلامية .

10 - تعتبر إستراتيجية التمويل الذاتي التي بحثناها في هذه الدراسة في اعتقادنا من أهم وأجدي أساليب التمويل التي يمكن بواسطتها أن تحقق هذه الدول تنمية ذاتية ومتوازنة وشاملة، لا لشيء إلا أنها تحتوي على أساليب شحذ الهمم وتقجير الطاقات الكامنة وتشغيل الموارد العاطلة المادية والفكرية، وتعتمد على إمكانياتها الذاتية .

11 - تلعب الإيرادات العامة نورا تمويليا لا يستهان به، إذ يمكن للدولة في ظل المنهج الإسلامي إقامة مشاريع مختلفة صناعية وزراعية وخدمية وتحويل إيراداتها إلى تمويل المشاريع العامة وبالإضافة إلى هذا فإن الخراج قد لعب الدور الكبير في تمويل التنمية عندما كانت الحضارة الإسلامية في ازدهار، وقد يلعب نفس الدور إذا ما أعيد له الاعتبار .

12- للزكاة أهمية بالغة في تمويل التنمية الاقتصادية، ذلك لأن حصيلتها تشمل كل الأموال القابلة للنماء بغض النظر عن طبيعة مالكها، الأمر الذي يضخم من وعائها، هذا الوعاء الذي جل مصارفه الثمانية المحددة على تنمية الإمكان الاجتماعي الذي قوامه الإنسان، هذا الأخير الذي اعتقدنا بأنه القاعدة الأساسية لانطلاق التنمية الاقتصادية الذاتية الصحية .

13 - تختلف الضريبة في الإسلام عنها في الاقتصاد الوضعي لأنها لا تفرض في الإسلام إلا لحاجة حقيقة إجتماعية عامة وعلى الأغنياء فقط كمساهمة منهم في تمويل النفقات العامة وترفع وقت انتهاء الحاجة إليها .

## قائمة المراجع المعتمدة في البحث

- 01 – إبراهيم نسوقي أباظة – الاقتصاد الإسلامي مقوماته ومناهجه – مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية غير منكور السنة .
- 02 – ابن العربي – أحكام القرآن – مطبعة عيسى أبا بي، القاهرة، غير منكور السنة .
- 03 – ابن منظور – لسان العرب – دار صادر – بيروت 1955.
- 04 – ابن عابدين لصاحبه سيدي محمد بن علاء الدين أفندي – دار المختار علي الدر المختار، مكتبة الحلبي وأولاده – القاهرة .0966.
- 05 – ابن عبد ربه ( العقد الفريد )، الإسلام والتنمية الاقتصادية .
- 06 – أبو الأعلى المودودي ( تحقيق احمد إدريس – الحكومة الإسلامية – المختار الإسلامي سنة 1977.
- 07 – أبو عبيد – الأموال – مكتبة الكليات الأزهرية ،1981.
- 08 – أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم – الخراج – المطبعة السلفية، 1397 هـ .
- 09 – احمد الداخي – الفلاحة والفلاكون – دار الشعب، 1322 هـ .
- 10 – الدكتور احمد النجار – الأصالة والمعاصرة في منهج التنمية الشاملة – مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1985.
- 11 – الدكتور احمد النجار – المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي – دار الفكر سنة 1974.
- 12 – أد وارس /مساوون ترجمة عبد الغني الدلي – التخطيط الاقتصادي – مؤسسة فرنكلين بيروت 1981.
- 13 – الإمام البخاري – صحيح البخاري – دار الشعب – غير منكور السنة .
- 14 – الإمام مالك – تحقيق (عبد الوهاب عبد اللطيف ) الموطأ – دار القلم /بيروت، غير منكور السنة .
- 15 – البيه الخولي – الاشتراكية في المجتمع الإسلامي – مكتبة وهبة – غير منكور السنة .
- 16 – الشريف الرضا، نهج لبلاغة م 3 دار الأنتلس 1980.
- 17 – الحاكم النيسابوري – المستترك – جهة الطبع والسنة غير منكورين .
- 18 – الكاساني – بدائع الصنائع م 6 مطبعة زكرياء علي يوسف ( بدون تاريخ).

- 19 – الماوردى – الأحكام السلطانية – دار الكتب العلمية – بيروت 1978.
- 20 – الماوردى ( تحقيق عبد الوهاب السيد السباعي – المضاربة – دار الأنصار – القاهرة – عام 1983).
- 21 – الفيروز آباد نقلا عن أبو عبيد – القاموس المحيط عن الأموال – مكتبة الكليات الأزهرية 1981.
- 22 – القرطبي – الجامع لأحكام القرآن م 9 – دار الكتب المصرية 1935.
- 23 – الدكتور السيد عبد الرحمن السيد – المدخرات المحلية وقدراتها تجاه التنمية الذاتية في مصر – كلية التجارة – جامعة الأزهر 1984.
- 24 – السيوطي – الجامع الصغير – دار الشعب – (بدون تاريخ).
- 25 – الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية للكتاب 1977.
- 26 – بوكان أليس، وسائل التنمية الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ 27 – بول بران /ترجمة احمد بليغ فؤاد –الاقتصاد السياسي والتنمية – مؤسسة الرسالة عام 1984.
- 28 – جوزيف شمبيوتر ترجمة راشد البراوي – عشر اقتصاديين عظام – دار النهضة العربية عام 1968 .
- 29 – جمال لعمارة – النظام المالي في الإسلام – تحت الطبع .
- 30 – جعفر الدمشقي – الإشارة إلى محاسن التجارة – مكتبة الكليات الأزهرية – 1977.
- 31 – الدكتور جبر الدماير – التنمية الاقتصادية ج 1 مكتبة لبنان 1965.
- 32 – الدكتور حمدية زهران – مشاكل تمويل التنمية الاقتصادية – دار النهضة 1971.
- 33 – الدكتور حسن الشاذلي – الاقتصاد الإسلامي ،مصادره واسمه ،مطابع دار الاتحاد العربي 1979.
- 34 – الدكتور حسين شحاته، محاسبة الزكاة مفهوما ونظاما – دار الوفاء 1988.
- 35 – الدكتور حسين شحاتة والدكتور الشيخ محمد عبد الحكيم الزعير – المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق – كلية التجارة – جامعة الأزهر، 1988 ص
- 36 – الدكتور نسوفي اباطة، استراتيجية التنمية بين الأصالة والتقليد – اتحاد البنوك الإسلامية .
- 37 – الدكتور رمزي زكي – أزمة الديون الخارجية – الهيئة العامة المصرية للكتاب 1978.

- 38 – الدكتور رمزي زكي – مشكلة الادخار مع دراسة عن الدول النامية –الدار القومية للطباعة والنشر 1966
- 39 – الدكتور رمزي زكي – ديوان مصر الخارجية – مكتبة مدبولي 1985.
- 40 – الدكتور رمزي زكي – مشكلة التضخم في مصر – الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980.
- 41 – الدكتور رفعت المحجوب – المالية العامة – الكتاب الثاني دار النهضة العربية 1975.
- 42 – الدكتور رياض عزيزي – المشكلة السياسية في العالم الثالث – كلية القانون والسياسة 1979.
- 43 – الدكتور كاظم حبيب ليوننتيف – مفهوم التنمية الاقتصادية –دار الفارابي 1980
- 44 – ليوننتيف /ترجمة أبو بكر يوسف – الموجز في الاقتصاد السياسي ،دار الكتاب العربي 1968.
- 45 – مالك بن نبي – المسلم في عالم الاقتصاد – دار الشروق 1972.
- 46 – مالك بن نبي – مشكلة الأفكار مطبعة القاهرة 1972.
- 47 – محمد الشيباني – الاكتساب في الرزق المستطاب – نشر عبد الهادي حر صوبي دمشق 1980
- 48 – محمد باقر الصدر –اقتصادنا –دار الكتاب اللبناني 1977.
- 49 – الدكتور محمد شوقي الفخري – نحو اقتصاد إسلامي – شركة مكتبة عكاظ 1981.
- 50 – الدكتور محمد دويدار – اقتصاديات التخطيط الاشتراكي –1968.
- 51 – الدكتور محمد رضا أمين – حماية المستهلك في ظل الشريعة الإسلامية – كلية التجارة جامعة الأزهر ( بدون تاريخ ).
- 52 – الدكتور محمد كمال عطية – محاسبة الشركات والمصارف – في النظام الإسلامي – الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1984.
- 53 – محمد حسن المندي – الرسالة المبسطة لفقه الزكاة – الوفاء للطباعة والنشر عام 1988.
- 54 – الدكتور محمد مدحت العقار – مقمنة في التنمية والتخطيط – دار النهضة العربية 1980.

- 55 – الدكتور محمد مهدي الأصفى – النظام المالي وتداول الثروة في الإسلام – المكتبة الإسلامية الكبرى 1973.
- 56 – الدكتور محمد مرسي لاثين – التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الإسلام – كلية التجارة جامعة الأزهر .
- 57 – الدكتور محمود محمد نور – التخطيط الاقتصادي في الدول للرأسمالية والدول النامية /مكتبة التجارة والتعاون 1975.
- 58 – الدكتور عاطف السيد – دراسات في التنمية والتخطيط – دار المجمع العلمي جدة عام 1978.
- 59 – الدكتور عبد الحميد الغزلي – دراسة الجدوى الاقتصادية للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية 1978.
- 60 – الدكتور عبد الحميد القاضي – مشكلة التنمية والتخطيط – دار الجامعة المصرية 1979.
- 61 – الدكتور عبد الحميد محمود البطي – فقه المراجعة – مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (بدون تاريخ)
- 62 – الدكتور عبد الحق شكري – التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي – كتاب الأمة عن أخبار اليوم 1988.
- 63 – الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد محمد – الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي والتقدم الاجتماعي – المركز العالمي للأبحاث الاقتصاد الإسلامي – جدة ( بدون تاريخ).
- 64 – الدكتور عبد الرحمن بن خلدون – المقدمة – دار القلم 1986.
- 65 – الدكتور عبد الله عابد – دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الفكر الوضعي والفكر الإسلامي – جامعة الأزهر 1986.
- 66 – الدكتور عبد الله عبد الرحمن العابدي – موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة – جامعة الأزهر 1981.
- 67 – الدكتور عبد المنعم غفر – السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم – مطبوعات اتحاد البنوك الإسلامية 1987.
- 68 – الدكتور عبد المنعم غفر – النظام الاقتصادي الإسلامي – دار المجمع العلمي 1979.
- 69 – الدكتور عبد المنعم غفر – النظام الاقتصادي الإسلامي – دار المجمع العلمي 1979.

- 70 – الدكتور عبد المنعم عفر – النظام والسكان والرفاه والزكاة . دار للسان العربي 1985.
- 71 – الدكتور عبد المنعم عفر – مشكلة التخلف وإطار التنمية والتكامل بين الإسلام والفكر المعاصر – اتحاد البنوك الإسلامية 1987.
- 72 – الدكتور عبد السميع المصري – لماذا حرم الله الربا – مكتبة وهبة 1987
- 73 – الدكتور عبد السميع المصري – المصرف الإسلامي علميا وعمليا – مكتبة وهبة 1988
- 74 – الدكتور عبد السميع المصري – عدالة توزيع الثروة في الإسلام، مكتبة وهبة 1986
- 75 – الدكتور عبد العزيز الخياط – التنمية والرفاه من منظور إسلامي .
- 76 – الدكتور عبد الهادي النجار – الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعيينته /كلية الحقوق /جامعة الإسكندرية 1974.
- 77 – الدكتور علي احمد السالوس /المعلومات المالية المعاصرة في ميزان الفقه الإسلامي، مكتبة الفلاح القاهرة 1987.
- 78 – الدكتور علي خضير نجيب – التمويل الداخلي لتمويل للتنمية الاقتصادية في الإسلام – الدار السعودية للنشر والتوزيع (بدون تاريخ).
- 79 – الدكتور علي لطفى – التنمية الاقتصادية – مكتبة عين شمس 1979.
- 80 – الدكتور عيسى عبده – الاقتصاد في القرآن والسنة – دار المعارف 1982
- 81 – الدكتور عيسى عبده – العمل في الإسلام – دار للمعارف 1983.
- 82 – الدكتور الشيخ محمد أبو زهرة – تحريم الربا تنظيم اقتصادي – الدار السعودية للنشر والتوزيع (بدون تاريخ).
- 83 – الدكتور نور الدين عسّتر – المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام – مؤسسة الرسالة سنة 1986.
- 84 – الدكتور فؤاد الشنيدى – التنمية الاقتصادية في الإسلام الأندلس للإعلام ط1 1987.
- 85 – الدكتور سامي حسن محمود – تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية – دار التراث 1976.
- 86 – الدكتور سيد قطب – تفسير آيات الربا – دار الشروق 1987.
- 87 – الدكتور سيد سابق فقه السنة، مكتبة مسلم، (بدون تاريخ).
- 88 – الدكتور فؤاد مرسى – التحدي العربي للازمة الاقتصادية العالمية – العربية للدراسات والنشر – القاهرة 1985.

- 89 – فيدال كاسترو – أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، المؤسسة الوطنية للكتاب / الجزائر 1985.
- 90 – شوقي إسماعيل شحاته – التطبيق المعاصر للزكاة دار الشروق – جدة 1977
- 91 – شوقي دنيا – تمويل التنمية الاقتصادية في الإسلام – دار الفكر العربي 1984.
- 92 – شوقي دنيا – التنمية الاقتصادية في الإسلام – دار الفكر العربي 1984.
- 93 – يحيى بن آدم القرشي – الخراج – المطبعة السلفية، القاهرة 1384 هـ
- 94 – الدكتور يوسف القرضاوي – فقه الزكاة – مكتبة رحاب الجزائر 1988.
- 95 – الدكتور يوسف القرضاوي – الوقت في حياة المسلم – دار الشهاب بابتنة 1988 – الجزائر .
- 96 – يوسف كمال – الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة – دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع 1986.
- 97 – جاك أو ستري ( ترجمة نبيل صبحي الطويل ) – الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي، دار الفكر – دمشق (بدون تاريخ).
- 98 – صبري عبد الله – نحو نظام اقتصادي عالمي جديد – 1975.
- 99 – إبراهيم يوسف إبراهيم – إستراتيجية وتكتيك التنمية في الإسلام اتجاه البنوك الإسلامية – سنة 1981.
- 100 – الدكتور المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، الكريم – وضعه محمد فؤاد عبد الباقي – دار الريان للتراث 1987.

## ثانيا : الأبحاث

- 01 – بنك الائتمان الزراعي – نظام فروع المعاملات الزراعية – الأصول الشرعية للأعمال المصرفية – البنك الرئيسي للائتمان الزراعي – القاهرة – (بدون تاريخ).
- 02 – الغريب ناصر – صيغ الاستثمارات الإسلامية – المصرف الإسلامي البولي للاستثمار – بدون تاريخ –
- 03 – حمدي محمد حسين – الفضل في المولود والتنمية الاقتصادية في الإسلام

/جامعة القاهرة/بدون تاريخ .

- 04 – عبد الحميد الغزالي – النقود والمؤسسات النقدية – جامعة القاهرة – بدون تاريخ.
- 05 – عبد الحميد الغزالي – مقامة في الأسس والأفكار التطبيقية للنظم الاقتصادية/ جامعة القاهرة – بدون تاريخ.
- 06 – ربيع حميد الروبي – المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – مجلة الدراسات التجارية عدد 4 – 1984.
- 07 – روجيه غار ودي – مستقبل الاجتهاد – منشورات ملتقى الفكر الإسلامي 17 الجزائر.
- 08 – محمود محمد نور – الزكاة كوسيلة لتمويل المشروعات – المؤتمر الدولي الخامس للإحصاء – القاهرة 1980.
- 09 – الدكتور نعمت عبد الله مشهور – الزكاة وتمويل التنمية – ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي مركز صالح عبد الله كامل 1988.
- 10 – الدكتور عبد الحليم عمر – الموارد المالية في الإسلام – مجلة العلوم التجارية الإسلامية رقم 5،6 سنة 1985.
- 11 – الدكتور علي احمد السلوسي، حكم ودائع البنوك – (بدون تاريخ).
- 12 – الدكتور يوسف إبراهيم اليوسف – مشكلة تمويل التنمية في العالم العربي – بحدث مقدم لندوة الاقتصاد الإسلامي 198.
- 13 – الدكتور إسماعيل حسين – التأخير التمويلي للأصول والمعدات كأحد وسائل التمويل /المصرف الدولي للاستثمار الإسلامي (بدون تاريخ).
- 14 – الدكتور كوثر عبد الفتاح – المحاسبة عن التأخير التمويلي – بحدث مقدم لندوة الاقتصاد الإسلامي 1983.
- 15 – الدكتور روجيه غار ودي – مستقبل الاجتهاد – ملتقى الفكر الإسلامي 17 – 1983.
- 16 – الدكتور محمود حمدي زقزوق – بحث مقدم للملتقى حول القيم الإسلامية – قسنطينة – 1988.

## الرسائل الجامعية :

### أ - نكتوراه الدولة :

- 01 - الدكتور السيد عبد الرحمن السيد : المدخرات المحلية وقدراتها الذاتية اتجاه التنمية الذاتية في مصر - كلية التجارة - جامعة الأزهر - 1984.
- 02 - الدكتور شوقي أحمد دنيا - تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي - كلية التجارة - جامعة الأزهر - 1982.
- 03 - الدكتور محمد رضا أمين - حماية المستهلك في ظل الشريعة الإسلامية - كلية التجارة جامعة الأزهر - السنة غير مذكورة .

### الماجستير :

- 01 - علي خضر نجيب - التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى 1986.
- 02 - شوقي أحمد دنيا - التنمية الاقتصادية في الإسلام - كلية التجارة جامعة الأزهر - 1972.
- 03 - محمود مرسي لاثين - التنظيم المحاسبي للأموال العامة - كلية التجارة جامعة الأزهر - السنة غير مذكورة .

### المجلات والمنشورات :

- 01 - البنك الدولي - التقرير السنوي - الأعداد من 81 إلى 85.
- 02 - مجلة الاقتصاد الإسلامي - بنك دبي الإسلامي - المجلدات 1، 2، 3.
- 03 - مجلة البنوك الإسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - الأعداد 21،44،47،59،60،61.
- 04 - مجلة العلوم التجارية الإسلامية - مركز صالح عبد الله كامل - الأعداد من 01 إلى 06.
- 05 - أحداث الاقتصاد - الجزائر، الأحداث - الأعداد: 17،18،19،20،21،22.

### مراجع أجنبية:

- - LES PAYS SOUS DEVELOPPEES-Y-SA CERTE P.U.F.PARIS 1960.
- - PLANIFICATION ET DEVLOPPMENT CH.BELBELRIN MASOERO.